اقتصاد الرعاية في مصر

الطريق نحو الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها

في إيجاز

- تقوم النساء في مصر بالحجم الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويعد الزواج إحدى المحددات الرئيسية في زيادة استهلاك الوقت في الرعاية. حيث تقضي النساء المتزوجات سبعة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال المتزوجون في الأعمال المنزلية، في حين إنه تقضي النساء غير المتزوجات ستة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال غير المتزوجين في الأعمال المنزلية.
- تقضي النساء المصريات تقريبًا نفس القدر من الوقت في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر سواء كن موظفات أم لا، مما يعكس العبء المزدوج الذي تواجهه العديد منهن.
- يوجد عدم توافق ما بين احتياجات الرعاية وخدمات الرعاية الحالية، مما يحد من القدرة على إعادة توزيع مسئوليات أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.
- حقق التوظيف بالقطاع الخاص نموًا أسرع في قطاعات الرعاية مدفوعة الأجر (التعليم، والصحة والعمل الاجتماعي) عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. بالرغم من أن وظائف الرعاية مدفوعة الأجر في القطاع الخاص أصبحت أكثر تأنيثًا عنها في القطاع العام، إلا أن نسبة عدم رسمية هذه الوظائف قد ارتفعت وتدهورت جودتها.
- يمكن للتوسع في الوظائف اللائقة في اقتصاد الرعاية بالقطاع الخاص أن يكون دافعًا رئيسيًا لزيادة فرص التوظيف ومشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر بالقطاع الخاص.
- هناك احتياج للتوسع في جودة خدمات الرعاية والتعليم للطفولة المبكرة، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تحمل تكاليفها وتوفير ظروف عمل لائقة بها.
- هناك احتياج لتشريعات سوق عمل مناسبة للأسرة تنظم إجازات الرعاية وتسمح بمرونة ساعات العمل، حيث أن امتيازات قانون العمل التي لا تطبق إلا على النساء قد تكون مكلفة لأصحاب العمل وقد تكون مسببًا في جعل أصحاب العمل بغنى عن توظيفهن.
- يعد إعادة توزيع العمل في المنزل والعمل على معالجة المواقف السلوكية التقليدية الخاصة بالنوع الاجتماعي أمرًا جوهريًا لنجاح السياسات العامة والتدخلات الخاصة بإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

الأسئلة الرئيسية

- كيف يختلف الوقت المنقضي في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بين النساء والرجال في مصر؟
- كيف تطورت عمالة المرأة في وظائف الرعاية في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟
- إلى أي درجة تتوافق سياسات الرعاية مع حجم احتياجات الرعاية في مصر؟

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية
Schweizerische Eidgenossenschaft Confédération suisse Confederazione Svizzera Confederaziun svizra
Embassy of Switzerland in Egypt
السويد Sverige

حققت مصر تقدمًا هائلاً في تضييق فجوة النوع الاجتماعي في مجال التعليم. غير أن فجوة النوع الاجتماعي في المشاركة في القوى العاملة ما زالت واسعة، حيث احتلت مصر المرتبة الـ ١٤٣ من بين ١٥٣ دولة في عام ٢٠١٧. ولم تشارك بسوق العمل بمصر سوى ٢١ بالمئة فقط من النساء في سن العمل في عام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٧٦ بالمئة من الرجال بسن العمل (كرافت وغيره، ٢٠١٩).

تلعب اللامساواة في توزيع الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر دورًا هامًا في فجوة النوع الاجتماعي في المشاركة في القوى العاملة في مصر. بالنظر إلى الأعراف السائدة حول تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي ودعم نموذج "الذكر المعيل/ والأنثى مقدمة الرعاية"، تقع مسؤوليات الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجرعلى عاتق النساء بالمقام الأول، مما يعيق من قدرتهن على المشاركة في الاقتصاد مدفوع الأجر. ويتفاقم هذا النموذج بسبب قلة الوظائف اللائقة وعدم التوافق بين احتياجات الرعاية وتوافر/كفاءة خدمات الرعاية مدفوعة الأجر، مما يحد من قدرة النساء (وأرباب المنازل) علي تحويل بعض من مسئوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر الواقعة على عاتق هؤلاء النساء إلى السوق.

لذا فإن تحقيق التقدم في المساواة المبنية على النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة يتطلبا فهمًا لدوافع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وأعمال الرعاية مدفوعة الأجر في مصر. أما الإخفاق في الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها أومكافئتها فسوف يؤثرعلى مشاركة المرأة في العمالة مدفوعة الأجر، مما سيؤدي بدوره إلى فقدان رأس المال البشري والمهارات وفرض عبء على النمو الاقتصادي. يقترح هذا الموجز سياسات قائمة على الأدلة لمعالجة التحديات الرئيسية الخاصة بإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر لاقتصاد الرعاية مدفوع الأجر في مصر. وتستند تلك السياسات علي النتائج الرئيسية لتقرير تقدم المرأة في الدول العربية ٢٠٢٠: دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، والتي تحلل مدى توافق قطاع الرعاية مدفوع الأجر وسياسات الرعاية مع حجم احتياجات الرعاية في مصر. يعتمد هذا التحليل على دراسات متعددة من مسحين اعتمدا على عينات تمثيلية على المستوى الوطني- وهما المسح التتبعى لسوق العمل في مصر (ELMPS) والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة (LFS).

الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

تقوم النساء في مصر بالحجم الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما يستهلك جزءً مهمًا من وقتهن – وهو الوقت الذي يمكن تخصيصه لعمل مدفوع الأجر، أو في التعليم، أو الترفيه ،أو في الأنشطة الخاصة بالاعتناء بالنفس، أو غيرها. وغالبًا ما تشمل مشاركة النساء في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجرالجميع، حيث أن ٨٨ بالمئة من النساء في سن العمل قد قمن بمثل هذا الدور في عام ٢٠١٨ مقابل ٢٩ بالمئة فقط من الرجال.

يعد الزواج إحدى المحددات الرئيسية للوقت الذي تقضيه النساء في أنشطة الرعاية غير مدفوعة الأجر. حيث تقضي النساء المتزوجات ضعفي الوقت الذي تقضيه النساء غير المتزوجات (الشكل رقم ١). ومن بين النتائج الهامة الأخرى هو أن النساء المتزوجات يقضين تقريبًا نفس مقدار الوقت في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر سواء كن يعملن أو لا يعملن (الشكل رقم ١). أما النساء اللاتي يعملن ومتزوجات فهن يقمن بأعلى عدد من الساعات أسبوعيًا لإجمالي ساعات العمل (سواء كان المدفوع أو غير المدفوع)، وهو ما يتعدى كثيرًا عدد الساعات التي يؤديها نظرائهن من الرجال. وبالتالي فإن هذا العبء المزدوج هو عائق كبير يحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة، الأمر الذي سيستمر إلا في حالة اتخاذ إجراءات لتقليل مسئوليات أعمال الرعاية غير المدفوعة الواقعة على عاتق المرأة وإعادة توزيعها.

وأيضًا يعتمد الوقت الذي تقضيه المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجرعلى هيكل الأسرة. فوجود طفل يتراوح عمره ما بين ٠ -٣ سنوات أو ٣-٥ سنوات في الأسرة، له التأثير الأكبرعلى الوقت الذي تقضيه المرأة المتزوجة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (الشكل رقم ٢). ويختلف التأثير باختلاف

الشكل رقم ١. عدد الساعات الأسبوعية لأعمال الرعاية المدفوعة وغير مدفوعة الأجر (المباشرة وغير المباشرة) بحسب الجنس والحالة الوظيفية والاجتماعية، للأعمار من ١٥-٦٤

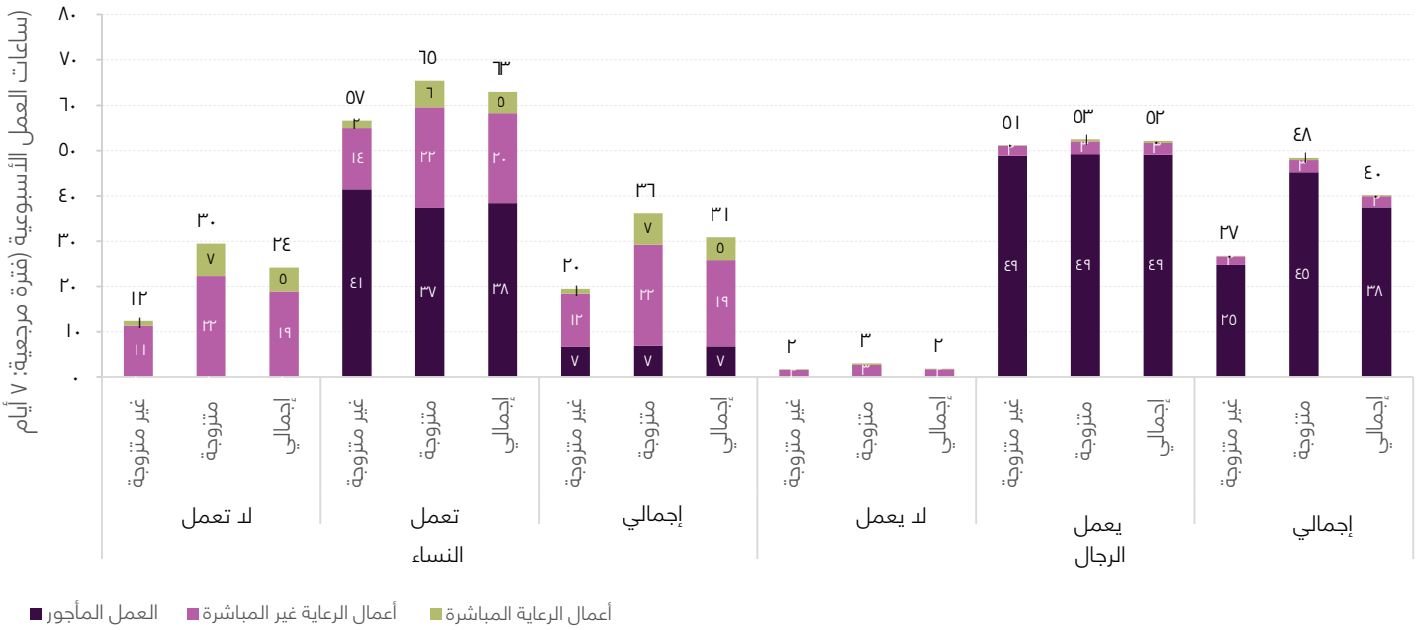

المصدر: حسابات المؤلفين والمؤلفات بناءً على المسح التتبعي لسوق العمل في مصر لعام 2012.
ملحوظة: تشمل أعمال الرعاية غير المباشرة المهام التي لا تتضمن تفاعلاً وجهًا لوجه، ولكنها ضرورية للحفاظ على الرعاية المباشرة، بما فيها أعمال التنظيف والطبخ والتسوق للمتطلبات المنزلية وأعمال الصيانة داخل المنزل. وتشمل أعمال الرعاية المباشرة الأنشطة الشخصية والعلاقات الاجتماعية الخاصة بالاعتناء بشخص آخر، مثل رعاية الأطفال أو القراءة لأطفال أو مساعدة شخص من كبار السن على ارتداء الملابس أو الاستحمام.

الشكل رقم٢. عدد الساعات الإضافية المتوقعة أسبوعيًا من أعمال الرعاية مع وجود طفل تحت سن الثالثة في الأسرة، بحسب المستوى التعليمي، والنساء المتزوجات للأعمار من ١٥-٦٤

المصدر: توقعات المؤلفين والمؤلفات بناءً على تحليل الانحدار للمربعات الصغرى العادية باستخدام المسح التتبعي لسوق العمل في مصر لعام 2006.
ملحوظة: تشير الأشرطة رمادية اللون إلى مجالات ثقة 95 بالمئة على تقديرات الوقت الإضافي.

المستوي التعليمي للمرأة، حيث تميل النساء ذوات الدرجات التعليمية العليا إلى قضاء ساعات أكثر في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من أجل الأطفال بين الأعمار من ٠-٣ سنوات. قد يكون هذا الاتجاه راجعًا إلى حقيقة أن الأمهات المتعلمات يكن أكثر وعيًا بأهمية قضاء بعض الوقت مع أطفالهن. كما أنه قد يكون بسبب إفادة النساء الأكثر تعليمًا إلى عدد الساعات التي يقضينها في مثل هذه الأنشطة بشكل أكثر دقة.

نمو اقتصاد الرعاية مدفوعة الأجر

مثلما تقوم النساء بمعظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فمن الأرجح أيضًا أنهن يقمن بأعمال الرعاية مدفوعة الأجر. فاحتمال توظيف النساء في قطاعات الرعاية مدفوعة الأجر (الصحة أو التعليم أو العمل الاجتماعي أو العمل المنزلي) يزيد بأربع مرات عن توظيف الرجال مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى. وتتركز معظم وظائف الرعاية مدفوعة الأجر في القطاع العام. ومع ذلك، فقد نمت حصة القطاع الخاص في وظائف الرعاية مدفوعة الأجر بشكل ملحوظ - من ١٣ في المئة من إجمالي الوظائف المتاحة بقطاع الرعاية في ٢٠٠٩ ومن ١١ إلى ٢٥ في المئة في الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٧. خلال تلك الفترة، زاد التوظيف في قطاع الرعاية مدفوعة الأجر بصورة أسرع من المجالات الأخرى في القطاع الخاص.

ففي كل من قطاعي ومهن الرعاية، نجد أن القطاع الخاص أكثر تأنيثًا من القطاع العام (الشكل رقم ٣). ولا يقتصر الأمر على أن نسبة النساء في مهن الرعاية أعلى من المتوسط في القطاع الخاص، بل هي أيضًا أعلى منها في القطاع العام. وبمرور الوقت، زادت سريعًا نسبة النساء العاملات في قطاعات الرعاية بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاعات الأخرى. لذا فإنه من المرجح، قيام القطاع الخاص بتوظيف النساء في وظائف الرعاية مدفوعة الأجر بنسب أعلى من القطاع العام. وبالنظر إلى ضعف مشاركة المرأة في القطاع الخاص في مصر بشكل عام، يمكن أن يكون اقتصاد الرعاية مصدرًا هامًا لتوسيع فرص العمل للمرأة.

اتساع الفجوة ما بين احتياجات الرعاية وخدمات الرعاية

إن عدد مؤسسات رعاية الأطفال في مصرمحدود، وقد نما نموًا بطيئًا جدًا عن نمو عدد الأطفال. فمن عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٧، نما عدد الأطفال ما بين ٠ و٣ سنوات بمعدل سنوي قدره ٣,٦ في المئة، ليصل إلى أكثر من ١١ مليون طفلاً. وبالمقارنة، فإن عدد مرافق رعاية الأطفال في القطاع الخاص زاد بنسبة ١,٢ في المائة فقط سنويًا. وقد ساهم ذلك في انخفاض معدل إلحاق الأطفال بدور الرعاية إلي ٨ في المائة لهذه الفئة العمرية، مما انعكس بآثار هامة على استغلال النساء لوقتهن. وكما تمت الإشارة، ينبع الأثرالأكبرعلى الساعات التي تقضيها النساء في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من وجود طفل دون سن الثالثة أو طفل في سن ٣-٥ سنوات في الأسرة. وبالتالي، من المهم أن يتم التوسع في خيارات لرعاية الأطفال عالية الجودة وبأسعار ميسورة للنساء، من خلال كل من السياسة العامة ومشاركة القطاع الخاص.

إعداد مسارات السياسات بناءً على النتائج الرئيسية

التوسع في جودة خدمات الرعاية والتعليم للطفولة المبكرة

التحديات التي تواجهها المرأة حاليًا في الترتيب لرعاية الأطفال خاصة إذا كانوا دون سن السادسة، ستدفع في النهاية المزيد من النساء العاملات إلى ترك وظائفهن، وتثبط غيرالعاملات عن البحث عن فرصة عمل. فبالإضافة إلى أهميتها في تنمية الأطفال وفي إمكانية تحسين نتائج العملية التعليمية مستقبلاً، فإن التوسع في جودة الرعاية والتعليم للطفولة المبكرة ضروري لإعادة توزيع مهام الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء، والتي تزداد شدتها بوجود أطفال صغار في سن الرعاية لديهن. فالتوسع في جودة خدمات الرعاية والتعليم للطفولة المبكرة سيمنح النساء خيارات لسبل رعاية أطفالهن، وبالتالي التمكن من الالتحاق بسوق العمل جنبًا إلى جنب مع توفير الرعاية لأطفالهن الصغار.

الشكل رقم ٣. نسبة النساء، بالقطاع الصناعي ومهن الرعاية مقارنة بالقطاعات/ المهن الأخرى وبحسب القطاع المؤسسي

المصدر: حسابات المؤلفين والمؤلفات بناء على الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة في مصر للأعوام من ٢٠١٥-٢٠١٧

يمكن أن يلعب الإطار التنظيمي القوي، من حيث الجودة والمراقبة والحوكمة، دورًا مهمًا في الحد من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وخلق بيئة مواتية للقطاع الخاص للاستثمار في خدمات رعاية وتعليم الطفولة المبكرة عالية الجودة. هناك حاجة ماسة لمثل هذا الإطار لخلق فرص عمل لائقة للنساء في قطاع رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، بأجور عادلة وظروف عمل لائقة. وبناءً على ذلك، يجب على الحكومة المصرية أن تبني على الإصلاحات الجارية التي أدخلتها وزارة التضامن الاجتماعي لمراجعة تشريعات الترخيص لدور الحضانة وإجراءاتها، مع اعتماد نظام صارم للرصد والاعتماد للتحقق من معايير الجودة المتبعة بدور الحضانة.

يتمثل الإجراء الرئيسي الآخر للسياسات في إنشاء برامج تحفز استثمار القطاع الخاص في مؤسسات الرعاية وتشجع الشركات على إنشاء دور حضانة في أماكن العمل وذلك من خلال التخفيضات الضريبية أو التسعير التفضيلي للمرافق. وقد يساعد هذا الاجراء أيضًا القطاع الخاص على توفير وظائف ذات جودة أفضل، بسبب التخفيف من تكاليف التوظيف. علاوة على ذلك، فإن أي زيادة في عدد مؤسسات رعاية الأطفال يجب أن تكون مصحوبة بوسائل لتسهيل وصول أطفال الأسر الفقيرة لها. وهذا أمر بالغ الأهمية للحد من أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وعدم المساواة الاجتماعية وكسر حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال. يعد دعم رعاية الأطفال الجيدة للفقراء مجالاً مهمًا للتدخلات العامة لدعم وصول خدمات رعاية وتعليم الطفولة المبكرة إلى الفئات الضعيفة المختلفة.

إعداد استراتيجية وطنية لرعاية الشيخوخة

يتطلب توفير كبار السن العامة والخاصة في مصر مزيدًا من التطوير. علاوة على ذلك، فإن المعلومات والبيانات حول هذا القطاع نادرة ومتناقضة في كثير من الأحيان. ومع ذلك، فهي واحدة من أهم مجالات التي يمكن تطويرها لأن عدد كبار السن سيستمر في النمو بشكل كبير في مصر في العقود القادمة. فبدون سياسات مناسبة لتطوير خدمات رعاية كبار السن، ستؤدي هذه الزيادة المتوقعة إلى وجود مسؤوليات أكبر لرعاية غير مدفوعة الأجر. وسيقع عبء تلك المسئوليات في المقام الأول على عاتق النساء المتزوجات وغير المتزوجات، اللواتي يرتفع وقتهن المنقض في الرعاية الإضافية غير مدفوعة الأجر بشكل كبير مع وجود فرد مسن في الأسرة. هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتطوير السياسات وتعزيزها لدعم فئة كبار السن المتزايدة. أولاً، من الهام معالجة انخفاض معدلات العمالة المشمولة بالتأمين الاجتماعي لضمان مستوى لائق من تغطية المعاشات التقاعدية في سن الشيخوخة. يعد قانون التأمين الاجتماعي والمعاشات الجديد (القانون رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩)، الذي تم إدخاله في عام ٢٠١٩، أول إصلاح للحد من ارتفاع نسبة العمالة غير المشمولة بالتأمين الاجتماعي. ثانيًا، هناك حاجة قوية للتوسع في خدمات الرعاية السكنية وغير السكنية عالية الجودة لكبار السن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه الخدمات من خلال تحسين مناخ الأعمال، وتبسيط الإجراءات الضريبية، وتوفير الوصول إلى التمويل الكافي. ومن مجالات التطوير الأخرى، تشجيع وتحفيز التمريض المهني، لزيادة توفير خدمات الرعاية المنزلية عالية الجودة.

تنفيذ تشريعات سوق عمل محايدة للنوع الاجتماعي بالنسبة لإجازة الرعاية ومرونة العمل

تشكل مسؤوليات الرعاية التي تقوم بها المرأة قراراتها المتعلقة بالعمل مدفوع الأجر. ونتيجة لذلك، يجب أن تشمل السياسات المحايدة للنوع الاجتماعي والهادفة إلى إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، تشريعات التوظيف التي تعزز الترتيبات الخاصة بمرونة العمل والدوام الجزئي لتحسين التوازن بين الحياة العملية والشخصية، ولا سيما للنساء المتزوجات. ومع ذلك، فإن تشريعات التوظيف التي تنطبق على النساء وحدهن قد تكون مكلفة لأصحاب الأعمال وهذا في حد ذاته من شأنه أن يكون عاملاً مثبطًا ينأى بأصحاب العمل عن توظيف النساء. على سبيل المثال، ينص قانون العمل الحالي على قيام أصحاب الأعمال بإنشاء دور حضانة بمجرد توظيف ١٠٠ عاملة أو أكثر. فقد يكون هذا أحد الأسباب التي تجعل حصة دورالحضانة التي ينشئها أصحاب الأعمال لا تتجاوز ٢ في المئة من إجمالي دور الحضانة. ومن المحتمل أن تكون تلك السياسة السبب في إثناء العديد من أصحاب الأعمال

عن توظيف أكثر من ٩٩ عاملة. لذا إن إصلاحًا مثل ذلك الذي تم تنفيذه مؤخرًا في الأردن، حيث استند في متطلبات فتح الحضانة إلى العدد الإجمالي لصغار أطفال جميع الموظفين وليس الموظفات وحدهن، قد يساعد في التقليل من هذا العامل المثبط في توظيف النساء.

تشكل إجازات الرعاية، بما في ذلك إجازة الأبوة، ركيزة هامة لأي نهج شامل لسياسة الرعاية. كما أن إجازات الأمومة، التي يتم تمويلها حاليًا جزئيًا من التأمينات الاجتماعية وجزئيًا من أرباب الأعمال، قد تثني أصحاب الأعمال عن توظيف النساء. وبالتالي، هناك مجال لإعادة هيكلة نموذج تمويل إجازة الأمومة للانتقال من نظام يضع المسؤولية الرئيسية على عاتق أصحاب الأعمال ومن ثم تثبيط حوافز توظيف النساء، إلى نظام تأميني للأمومة. يجب منح إجازات الرعاية والمخصصات لها لجميع الموظفين والموظفات، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، لمجابهة الثقافة السائدة التي تري بأن أعمال الرعاية تقتصر على النساء وحدهن. (لمزيد من التفاصيل حول آلية تمويل إجازة الأمومة في الأردن، يرجى الاطلاع على ص ٤٤، صفحة المربع وص١٠٩ من تقدم المرأة في الدول العربية ٢٠٢٠: دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي).

تغيير المواقف السلوكية

إن إشراك الرجال في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر يعد أمرًا أساسيًا في إعادة توزيع هذه الأعمال. وهو ما سيتطلب حملات توعية ودعوة مكثفة لمعالجة الصور النمطية والعوائق والمواقف السلوكية تجاه أدوار النوع الاجتماعي في مصر ولتعزيز التغيير السلوكي. وفي هذا الصدد، مطلوب مزيد من البحث حول الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي لفهم دوافع هذه المواقف السلوكية. كما أنه من الضروري العمل علي الحملات العامة والبرامج القومية حول التغيير السلوكي الإيجابي لإعادة توزيع مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر.

إجراء مسوحات قومية منتظمة حول استخدام الوقت

يجب أن يبدأ تعزيز المساواة الاقتصادية المبنية على النوع الاجتماعي بالاعتراف بحجم العمل المنزلي غير مدفوع الأجر وقيمته. وبناءً عليه، فإن هذا التحليل يشير إلى أهمية البيانات في التعرف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في مصر. دلالة تلك البيانات تتضح في أوقات الأزمات، مثل جائحة كوفيد-١٩، لفحص أثرها على اقتصاد الرعاية، وتحديدًا، على دور المرأة في الرعاية غير مدفوعة الأجر. لذلك، فإنه من بالغ الأهمية إجراء مسوحات قومية منتظمة لطرق استخدام الوقت. حيث تمكّن هذه المسوحات من قياس العمل غير مدفوع الأجر وتحليله فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المساواة وفقر الوقت، وكيف يتطور بحسب النوع الأجتماعي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها من الخصائص. تعتبر البيانات المتعلقة بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر شرطًا أساسيًا لاحتساب قيمتها، مما قد يسهم في وضع سياسات لمكافأة أعمال الرعاية بشكل مناسب وتحسين السياسات الاجتماعية والاقتصادية في مصر. فجوة البيانات الإضافية التي حددتها هذه الدراسة تمت تغطيتها من خلال معلومات محدثة عن تغطية مرافق رعاية الأطفال، وهيكل الرسوم، وأنواع دور الحضانة وأنماط التسجيل، وكذلك خدمات رعاية الشيخوخة.

ملاحظات ختامية

نتائج هذه الدراسة، بالإضافة إلى استمرار رصد اقتصاد الرعاية، من شأنها أن تعزز من التغييرات على مستوى السياسات والأعراف الاجتماعية التي تعترف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتعيد توزيعها وتكافئ أعمال الرعاية مدفوعة الأجر لتمكين النساء من المشاركة الكاملة في الاقتصاد المصري. إن معالجة الاختلالات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والاستثمار في قطاع الرعاية مدفوعة الأجر، من خلال تعزيز المزيد من العمل اللائق وضمان تمثيل العاملين والعاملات في مجال الرعاية، من شأنه أن يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة ويحد من التفاوت المبني على النوع الاجتماعي في سوق العمل المصري، وبالتالي يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في مصر.

مراجع أخرى

Economic Research Forum and UN Women. [Forthcoming]. Progress of Women in the Arab States 2020: The role of the care economy in promoting gender equality. Cairo: UN Women.

El-Kogali, S. E. T., & Krafft, C. 2015. Expanding Opportunities for the Next Generation: Early Childhood Development in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank.

Krafft, Caroline, Ragui Assaad and Caitlyn Keo. 2019. "Evolution of Labor Supply in Egypt from 1998-2018: A Gendered Analysis." ERF Working Paper Series. No. 1358.

Sultana, N., Gammage, S., & Kes, A. 2019. Policy Report: Making the Case for Care.

UN Women. 2018. Promoting Women's Economic Empowerment: recognizing and investing in the care economy. New York, United States.

UN Women. 2019. Progress of the World's Women 2019–2020: Families in a changing world. New York, United States.

Zeitoun, Nahla. 2018. Women Economic Empowerment Study (Washington, D.C.: World Bank), https://doi.org/10.1596/31351

نبذة عن المؤلفات

إيرين سلوانس

أستاذة مساعدة لعلوم الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

إيمان حلمي

استشارية للمنظمات الدولية، من بينها البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

حول البحث

يستند موجز السياسات هذا إلى تقرير تقدم المرأة في الدول العربية 2020: دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، الصادر في إطار البرنامج المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية "تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين" بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا). والتقرير هو أيضا نتيجة "إنتاج تقرير إقليمي مصاحب لتقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقدم المرأة في العالم عن الأسر في عالم متغير: العمل العام من أجل حقوق المرأة"، والممول من منظمة التعاون الإنمائي السويسرية. أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا البحث بالشراكة مع منتدى البحوث الاقتصادية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Embassy of Switzerland in Egypt

السويد Sverige